



قاعدة الحلال والحرام في الاقتصاد الإسلامي

م.د نور سامي حسن¹

١. الجامعة المستنصرية، كلية التربية، قسم علوم القرآن والتربية الإسلامية

الملخص

يعد الاقتصاد الإسلامي هو الركيزة الأساسية للنظام الإسلامي لأنه المنهج القادر على الاستفادة من أخلاقيات الإنسان المسلم والتي تنبع من المحتوى الداخلي والرقابة الغيبية والتي تتخذ من العمل صفة الواجب ومفهوم العبادة وصولاً إلى البناء الفوقي بغية تحويلها إلى طاقة محرّكة وقوة دفع وبناء كبيرة في عمليات التنمية وإنجاح تخطيط سليم للحياة الاقتصادية، يقوم الاقتصاد على مجموعة من القواعد الأساسية، ومن أبرزها قاعدة الحلال والحرام. يتميز هذا الاقتصاد بخصائص فريدة لا تتواجد في أي من الأنظمة الاقتصادية الأخرى. تساهم قاعدة الحلال والحرام في تحقيق مصلحة المجتمع الإسلامي، حيث تأخذ بعين الاعتبار مفهومًا خاصًا للعائد، الذي لا يقتصر على المكاسب المادية فحسب، بل يمتد إلى ما هو أبعد من ذلك بكثير. كما تحدد هذه القاعدة مفهومًا خاصًا للضرر أو الخسارة، حيث لا تقتصر الخسارة في إطار الحلال والحرام على الخسائر المادية، بل تشمل كل ما يضر بالمجتمع الإسلامي أو يمس العقيدة والأخلاق. يمكن اعتبار الحلال والحرام بمثابة البوابة التي تقود المسلم نحو السعادة في الدنيا والآخرة، أو الطريق الذي قد يؤدي به إلى الشقاء في الآخرة. فالأفعال الحلال المشروعة تكافئ في الدنيا والآخرة، بينما يرتبط ارتكاب الحرام بعقوبات في كلا العالمين.

الكلمات الدلالية: الإسلام، الاقتصاد الإسلامي، قاعدة الحلال والحرام.

١- المقدمة

يعد الاقتصاد الإسلامي هو الركيزة الأساسية للنظام الإسلامي لأنه المنهج القادر على الاستفادة من أخلاقيات الإنسان المسلم والتي تنبع من المحتوى الداخلي والرقابة الغيبية والتي تتخذ من العمل صفة الواجب ومفهوم العبادة وصولاً إلى البناء الفوقي بغية تحويلها إلى طاقة محرّكة وقوة دفع وبناء كبيرة في عمليات التنمية وإنجاح تخطيط سليم للحياة الاقتصادية. يقوم الاقتصاد على مجموعة من القواعد الأساسية، ومن أبرزها قاعدة الحلال والحرام. فأشار بعض الرجال السياسيين إلى أن الحلال والحرام في الإسلام تجسّدان للقيم والمثل العليا التي يؤمن بها الإسلام لأن الحلال والحرام في الإسلام تمتد إلى جميع الأنشطة الإنسانية، وسلوك الحاكم والمحكوم والبائع والمشتري والمستأجر والأجير، وسلوك العامل والمتعطل، فكل سلوك من هذا هو إما حلال وإما حرام، لأن الإسلام عندما يمنع سلوكًا معينًا فهو حرام وإلا فهو حلال.

٢- البحث النظري

٢-١. ماهية الاقتصاد الإسلامي

الاقتصاد الإسلامي هو العلم الذي ينظم ويوجه النشاط الاقتصادي وفقاً لمبادئ وأصول الإسلام أو هو العلم الذي يبحث في كيفية إدارة الموارد الاقتصادية واستغلالها لإنتاج ما يمكن إنتاجه لإشباع الحاجات

¹ - Email: Noor.sami@uomustansiriyah.edu.iq

الإنسانية(الديو، ۲۰۰۸م: ۱۶). أو هو العلم الذي يبحث عن الطريقة التي يوزع بها الناتج الاقتصادي بين المشتركين في العملية الإنتاجية في ضمن الإطار الحضاري (سحنون، ۲۰۰۶م: ۱۹۹).

يتضح لنا من مفهوم الاقتصاد الإسلامي عند العلماء أنه (علم) ونتيجة ذلك المعاني الكثيرة التي مر بها الاقتصاد في التفكير الإنساني، وإلى ذلك يذكر السيد محمد باقر الصدر(الصدر، ۲۰۲۰م: ۳۶-۳۷) لتمييز بين الجوانب العلمية والجانب المذهبي في الاقتصاد، يجب علينا أن نفصل بين علم الاقتصاد والمذهب الاقتصادي. من الضروري أن نفهم التفاعل القائم بين التفكير العلمي والتفكير المذهبي. لتحقيق ذلك، ينبغي علينا توضيح المقصود بالاقتصاد الإسلامي الذي نرغب في شرحه.

فعلم الاقتصاد هو العلم الذي يدرس تفسير الحياة الاقتصادية وأحداثها وظواهرها، ويربط بين تلك الأحداث والعوامل العامة التي تؤثر فيها. يُعتبر هذا العلم حديث النشأة بمعناه الدقيق، حيث يعود تاريخه إلى حوالي أربعة قرون مضت، في بداية العصر الرأسمالي. ورغم أن جذوره البدائية تمتد إلى أعماق التاريخ، فقد ساهمت كل حضارة في تطوير الفكر الاقتصادي وفقاً للإمكانات المتاحة لها. ومع ذلك، فإن الاستنتاجات العلمية الدقيقة التي نراها اليوم في علم الاقتصاد تعود إلى القرون الأخيرة.»

وأما المذهب الاقتصادي «إنه يمثل الطريقة التي يفضل المجتمع اتباعها في مجاله الاقتصادي وكيفية معالجة مشكلاته العملية. بناءً على ذلك، لا يمكن تصور وجود مجتمع دون مذهب اقتصادي، إذ إن كل مجتمع يمارس إنتاج الثروة وتوزيعها يحتاج إلى أسلوب متفق عليه لتنظيم هذه العمليات الاقتصادية. هذه الطريقة هي التي تحدد موقف المجتمع من الحياة الاقتصادية. كما أن اختيار هذه الطريقة ليس عشوائياً، بل يستند دائماً إلى أفكار ومفاهيم معينة تحمل طابعاً أخلاقياً أو علمياً أو أي طابع آخر. وتعتبر هذه الأفكار والمفاهيم بمثابة الرصيد الفكري للمذهب الذي يقوم على أساسها.»

إن الاقتصاد الإسلامي ليس علماً مستقلاً، بل هو جزء من المذهب الإسلامي الذي يشمل جميع جوانب الحياة. بالمقابل، يُعتبر الاقتصاد الرأسمالي جزءاً من الديمقراطية الرأسمالية التي تشمل المجتمع بأسره من خلال رؤيتها التنظيمية يعتبر الاقتصاد الماركسي جزءاً من "المذهب الماركسي" الذي يعبر عن الحياة الاجتماعية في إطار معين. تتباين هذه المذاهب في جذورها الفكرية الأساسية التي تستند إليها هويتها ووجودها، مما يؤدي إلى تباين في طابعها، ويعتبر الاقتصاد الماركسي، وفقاً للماركسية، علمياً لأنه يُنظر إليه كنتيجة لقوانين الطبيعة التي تؤثر على التاريخ. في المقابل، لا يُعتبر الاقتصاد الرأسمالي نتيجة ضرورية لطبيعة التاريخ وقوانينه. أما المذهب الإسلامي، فلا يدعي الطابع العلمي كما هو الحال في الماركسية، ولكنه أيضاً ليس خالياً من أساس عقائدي معين ورؤية شاملة للحياة والكون كما هو الحال في الرأسمالية. الإسلام دين يدعو إلى تنظيم الحياة الاقتصادية ويعالج جميع جوانب الحياة، وليس مجرد علم اقتصادي على نمط الاقتصاد السياسي، وتمثل الوظيفة المذهبية للاقتصاد الإسلامي في تقديم صورة شاملة للحياة الاقتصادية وفقاً للتشريع، مثل فكرة فصل شكل التوزيع عن نوعية الإنتاج. أما الوظيفة العلمية للاقتصاد الإسلامي، فتتمثل في الكشف عن مجريات

الحياة الواقعية، حيث تُعتبر عملية تغيير للواقع بدلاً من مجرد تفسيره، وذلك ضمن إطار المجتمع الإسلامي الذي يُطبق فيه المذهب الإسلامي بشكل كامل.

في البحث العلمي يعتبر الاقتصاد المذهبي في الإسلام قاعدة ثابتة لفهم المجتمع وتفسير الأحداث التي تحدث فيه، مما يتيح إمكانية تأسيس علم خاص بالاقتصاد الإسلامي. يتطلب ذلك دراسة شاملة للواقع ضمن هذا الإطار. السؤال الذي يطرح نفسه هو: متى وكيف يمكن إنشاء علم الاقتصاد الإسلامي على غرار ما فعله الرأسماليون يمكن تناول هذا السؤال من خلال دراسة علم الاقتصاد السياسي، أو بعبارة أخرى، علم الاقتصاد الذي يفسر الظواهر الاجتماعية في إطار النظام الرأسمالي. على النحو التالي:

إن التفسير العلمي لأحداث الحياة الاقتصادية يركز على أحد أمرين:

الأول: تتطلب دراسة الأوضاع الاقتصادية من خلال تجارب الحياة الواقعية جمعها وتنظيمها بطريقة علمية، مما يساعد على الكشف عن القوانين التي تحكمها في سياق تلك الحياة وظروفها الفريدة. أما النقطة الثانية، فهي البدء في البحث العلمي من مسلمات معينة تفترض افتراضات، ومن ثم يتم استنتاج الاتجاه الاقتصادي ومجرى الأحداث بناءً على تلك الافتراضات.

فيما يتعلق بالتفسير العلمي وفقاً للنقطة الأولى، فإنه يتطلب تجسيد المذهب في كيان واقعي موجود، مما يمكن الباحث من توثيق أحداث هذا الواقع واستنتاج ظواهره وقوانينه العامة.

يمكن استخدام التفسير العلمي كأساس ثانٍ لتوضيح بعض الحقائق المميزة للحياة الاقتصادية في المجتمع الإسلامي، من خلال الانطلاق من نقاط مذهبية محددة واستنتاج آثارها في مجال التطبيق العملي. كما يمكن وضع نظريات عامة حول الجانب الاقتصادي في المجتمع الإسلامي استناداً إلى تلك النقاط الأساسية. وعلى أساس من تلك المفارقات في بيان مفهوم الاقتصاد الإسلامي بين العلماء وأقوالهم يمكن للباحث أن يستنتج أن الاقتصاد الإسلامي: هو النظام المسؤول عن حفظ المصالح الاقتصادية للأفراد والذي يحدد مبدأ العدالة الاجتماعية من حيث التوزيع والإنتاج بغية تحقيق المصالح الحقيقية العامة للمجتمع الإنساني، لأنه يقوم على أساس أخلاقي ضمن الارتباط الواقعي بالمجتمع الذي يرتبط به الفرد وينسجم معه، ويكون منبثقاً من مصدرية التشريع الإلهي ومصادره والتي تقنن المذهب الإسلامي ونظامه الاقتصادي.

لذلك فإن نظام المذهب الاقتصادي الإسلامي يحدد عملية سير الوظيفة الاقتصادية للسلطة ونظرياتها العامة. ومثال ذلك ما طرحه السيد الخميني (حميد، ٢٠٢١م: ١٩٠-١٩٣) من رؤيه مميزه للوظيفة الاقتصادية للسلطة من خلال الآراء الفقهية والرؤى والتصورات والأفكار التي تبناها في العديد من رسائله الفقهية وكتبه ومصنفاته الفكرية والسياسية والتي يمكن التحدث عنه في محاور ثلاث:

المحور الأول: مسألة الضرائب التي فرضها الإسلام، والتي يقول فيها: إن الضرائب التي أقرها الإسلام والميزانية التي وضعها تشير إلى أنها ليست مجرد وسيلة لتلبية احتياجات الفقراء من السادة الهاشميين وغيرهم، بل تهدف إلى بناء حكومة قوية وتوفير الموارد الأساسية لدولة كبيرة.

المحور الثاني: تحقيق الاستقلال الاقتصادي حيث إن الاستقلال الاقتصادي هو أساس وجذور الاستقلال الاقتصادي، حيث إن العلاقة بينهما هي علاقة تكاملية، بحيث يكمل أحدهما الآخر وعلى ذلك فلا استقلال سياسي بدون استقلال اقتصادي، ولا استقلال اقتصادي بدون استقلال سياسي.

المحور الثالث: الإطار الدستوري للوظيفة الاقتصادية للسلطة وهذا ما تم تبنيه في دستور الجمهورية الإسلامية وفيه يهدف برنامج الاقتصاد الإسلامي إلى خلق الفرص الملائمة لاكتشاف وتنمية المواهب البشرية المتنوعة. لذلك، يتعين على الحكومة الإسلامية أن تضمن توافر الإمكانيات اللازمة بشكل متساوٍ، وأن توفر بيئة عمل مناسبة لجميع الأفراد، بالإضافة إلى تلبية الاحتياجات الأساسية لضمان استمرار حركة التكامل الإنساني.

٢-٢. الحلال و الحرام لغة واصطلاحاً

الحلال لغة: «نقيض الحرام ومثله الحل والحلال والحليل وهو من حل يحل حلاً، ويتعدى بالهمز والتضعيف فيقال: أحلّه الله وحلّله كما يقال: هذا لك حلٌّ وحلال، ويقال لضده: حرم وحرام» (ابن منظور، ١٩٩٤م، ص ٨٦).

الحلال في الاصطلاح: هو الذي قد انقطع عنه حق الغير (الحسيني، ١٩٩٤م، ص ٢٥٣)، والحلال نقيض الحرام، ودليله قوله تعالى: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ﴾ (الأعراف/١٥٧) تدل الآية الكريمة على انه يبين لهم تحليل ما في الكتاب من الحُوم الإبلِ وَالْبَنَاتِهَا وشحوم البقر وَالْغَنَمِ وَغَيْرِهَا (الفيروزآبادي، ٢٠٠٩م، ص ١٣٩).

٣- الهيكمل العام للاقتصاد الإسلامي

يتكون الهيكمل العام للاقتصاد الإسلامي من ثلاثة أركان رئيسية تحدد محتواه المذهبي، مما يميزه عن باقي المذاهب الاقتصادية الأخرى في خطوطها العريضة. وهذه الأركان هي كالتالي (الصدر، ٢٠٢٠م: ٣٢١-٣٣٣)

(١) مبدأ الملكية المشتركة.

(٢) مبدأ الحرية الاقتصادية ضمن حدود معينة.

(٣) مبدأ العدالة الاجتماعية.

٣-١. مبدأ الملكية المزدوجة

يتميز الإسلام عن الرأسمالية والاشتراكية من حيث نوعية الملكية، حيث يبرز هذا الاختلاف بشكل جوهري. في المجتمع الرأسمالي، يُعتبر الملكية الخاصة قاعدة أساسية، مما يسمح للأفراد بامتلاك مختلف أنواع الثروات وفقاً لنشاطاتهم وظروفهم. ولا يُعترف بالملكية العامة إلا في حالات الضرورة الاجتماعية، حيث تُظهر التجربة الحاجة إلى تأمين مرفق معين، مما يجعل هذه الضرورة حالة استثنائية تخرج المجتمع الرأسمالي من مبدأ الملكية الخاصة لتستثنى مرفقاً أو ثروة معينة. على النقيض من ذلك، في المجتمع الاشتراكي، تُعتبر الملكية

الاشتراكية المبدأ العام الذي ينطبق على جميع أنواع الثروات، بينما تُعتبر الملكية الخاصة لبعض الثروات استثناءً وشذوذاً قد يُعترف به أحياناً بسبب ضرورة اجتماعية قاهرة.

المجتمع الإسلامي لا ينطبق عليه الوصف الأساسي لأي من المجتمعين الرأسمالي أو الاشتراكي، حيث إن المذهب الإسلامي لا يتوافق مع الرأسمالية التي تعتبر الملكية الخاصة مبدأً أساسياً، ولا مع الاشتراكية التي تعترف بالملكية الاشتراكية كمبدأ عام. بل إن الإسلام يقر بأشكال متعددة من الملكية في آن واحد، مما يتيح مبدأ الملكية المزدوجة، أي الملكية ذات الأشكال المتنوعة، بدلاً من الاعتماد على شكل واحد للملكية كما هو الحال في الرأسمالية والاشتراكية. فهو يعترف بالملكية الخاصة، والملكية العامة، وملكية الدولة، ويخصص لكل نوع من هذه الأنواع الثلاثة مجاله الخاص الذي يعمل فيه، دون اعتبار أي منها شذوذاً أو استثناءً أو حلاً مؤقتاً ناتجاً عن الضرورة أو الظروف.

٣-٢. مبدأ الحرية الاقتصادية في نطاق محدود

يُعتبر هذا الركن الثاني من أركان الاقتصاد الإسلامي، حيث يُتيح للأفراد حرية اقتصادية محدودة، تتقيد بقيم أخلاقية ومعنوية يؤمن بها الإسلام. وفي هذا السياق، يظهر الاختلاف الجلي بين الاقتصاد الإسلامي والنظم الاقتصادية الأخرى، مثل الرأسمالية والاشتراكية. ففي الاقتصاد الرأسمالي، يتمتع الأفراد بحريات غير محدودة، بينما يقوم الاقتصاد الاشتراكي بتقييد حريات الجميع. أما الإسلام، فيتخذ موقفاً يتماشى الموضع الحالي، حيث يسمح للأفراد بممارسة حرياتهم ضمن إطار القيم والمبادئ التي تهذب هذه الحرية وتوجهها نحو الخير للإنسانية جمعاء. ويقسم الإسلام الحرية الاجتماعية في المجال الاقتصادي إلى قسمين: الأول: "التحديد الذاتي الذي ينبع من أعماق النفس ويستمد قوته ورصيده من المحتوى الروحي والفكري للشخصية الإسلامية".

الثاني: "التحديد الموضوعي الذي يعكس قوة خارجية تؤثر على السلوك الاجتماعي وتضبطه". وإذا ذلك فإن التحديد الموضوعي للحرية يفرض على الفرد في المجتمع الإسلامي يتشكل وفقاً لمبادئ الشريعة، حيث يستند هذا التحديد إلى المبدأ الذي ينص على أنه لا يُسمح للفرد بممارسة أي نشاط يتعارض مع القيم والمبادئ التي يؤمن بها الإسلام وأهدافه الأساسية.

٣-٣. مبدأ العدالة الاجتماعية

يُعتبر هذا الركن الثالث من أركان الاقتصاد الإسلامي، حيث تجسد الإسلام من خلال نظام توزيع الثروة في المجتمع الإسلامي مجموعة من العناصر والضمانات التي تضمن قدرة هذا التوزيع على تحقيق العدالة الإسلامية وملاءمته للقيم التي يركز عليها. فعندما أدخل الإسلام مفهوم العدالة الاجتماعية ضمن المبادئ الأساسية لاقتصاده، لم يكن يقصد بها مجرد مفهوم تجريدي عام، ولم يدعُ إليها بشكل مفتوح لتفسيرات متعددة، ولا تركها للمجتمعات الإنسانية التي تختلف رؤاها حول العدالة الاجتماعية بناءً على أفكارها الحضارية ومفاهيمها عن الحياة. لقد قام الإسلام بتحديد مفهوم العدالة الاجتماعية وصياغته ضمن إطار اجتماعي محدد، وتمكن من تجسيد هذا المفهوم في واقع اجتماعي حي، حيث تتدفق فيه شرايين وأوردة

العدالة الإسلامية. لذلك، لا يكفي أن نفهم دعوة الإسلام للعدالة الاجتماعية، بل يجب علينا أيضاً استيعاب تصورات الإسلام التفصيلية حول العدالة ومعناها الخاص.

تتضمن الصورة الإسلامية للعدالة الاجتماعية مبدأين رئيسيين، لكل منهما تفاصيله الخاصة: الأول هو مبدأ التكافل العام، والثاني هو مبدأ التوازن الاجتماعي.

من خلال التكافل والتوازن بمفهومهما الإسلامي، تتحقق القيم الاجتماعية العادلة، ويتجلى النموذج الإسلامي للعدالة الاجتماعية. إن الخطوات التي اتخذها الإسلام نحو بناء مجتمع إنساني أفضل، عبر تجربته التاريخية المشرفة، كانت واضحة وصریحة في اهتمامه بهذا الركن الأساسي من اقتصاده.

٤- أهداف الاقتصاد الإسلامي

إن النظام الاقتصادي الإسلامي يسعى إلى تحقيق أهداف يمكن إبرازها في النقاط التالية:

٤- ١. تحقيق حد الكفاية المعيشية

يسعى الإسلام في نظامه الاقتصادي إلى تحقيق مستوى معيشة مناسب للإنسان، ويُعرف في الفقه الإسلامي بـ"توفير حد الكفاية". ويختلف هذا المفهوم عن حد الكفاف في الاقتصاد التقليدي، حيث يركز الأخير على تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد وعائلته بما يكفي للبقاء على قيد الحياة، مما يُعتبر مستوى متواضعاً من الرفاهية الاقتصادية (صقر، ١٩٨٥م: ٧١)

لذا، يتضح أن الإسلام قد حدد موارد معينة مثل الزكاة، التي تلعب دوراً أساسياً في تأمين مستوى معيشة كافٍ للأشخاص الذين لا يستطيعون تلبية احتياجاتهم. تاريخ الإسلام مليء بالشواهد التي تؤكد أن الدولة الإسلامية كانت تقدم الدعم للفقراء والمحتاجين، بغض النظر عن ديانتهم. ولا تقتصر الزكاة على كونها الوسيلة الوحيدة لضمان حد الكفاية في الاقتصاد الإسلامي، بل إن تدخل الدولة في السوق لتوفير فرص العمل للعاطلين، وتحديد الأجور العادلة التي تضمن مستوى معيشة مناسب للعمال، وتوجيه الموارد الاقتصادية بما يتناسب مع احتياجات المجتمع، هي أيضاً من الأساليب التي تساهم في تحقيق هذا الهدف.

٤- ٢. الاستثمار الأمثل لكل الموارد الاقتصادية (التوظيف)

يعتبر الاستثمار الأمثل للموارد الاقتصادية من الأهداف الأساسية للنظام الاقتصادي الإسلامي. يتحقق ذلك من خلال توجيه هذه الموارد نحو إنتاج الطيبات من الرزق، مع تجنب إنتاج السلع أو الخدمات المحرمة أو الضارة. كما يتم التركيز على إنتاج الضروريات والحاجيات التي تساهم في تحقيق مقاصد الشريعة، مع تجنب الإفراط والإسراف في إنتاج السلع والخدمات الكمالية التي يمكن الاستغناء عنها. وبهذا، يتم تخصيص الموارد الاقتصادية وفقاً للاحتياجات الحقيقية للمجتمع، مع الابتعاد عن إنتاج السلع والخدمات التي تتطلب إنفاقاً مفرطاً (الزامل و جيلاني، ١٩٩٦م: ٤٥).

٤- ٣. تقليل التفاوت الكبير في توزيع الثروة والدخل

ينفي الإسلام وجود تفاوت غير عادل في توزيع الدخل والثروة، إذ يؤدي هذا التوزيع إلى تهميش الغالبية العظمى من الأفراد الذين يعانون من صعوبة تلبية احتياجاتهم الأساسية. يعكس هذا الوضع هيمنة الأقلية

على موارد المجتمع، كما هو الحال في الأنظمة الاقتصادية الوضعية التي تتجاهل الفقر وتقضي الأفراد عن وسائل العيش. يرفض الإسلام هذا الواقع ويعمل على مقاومته، حيث لا يمكن قبول إهمال حقوق الفقراء والضعفاء أو تكديس الثروة كههدف يسعى إليه المال. يتميز التوزيع في الإسلام بالعدالة والإنصاف (المرزوقي، ٢٠٠٢م: ٦٠)، بل العكس، وهو تخفيف التفاوت وتقريب فئة الفقراء من الأغنياء ومنع تراكم الثروات المفرطة في يد الأغنياء التي تولد الاستبداد المضر بالأخلاق وهو من أهداف الإسلام في مجال الاقتصاد، قال تعالى: ﴿مَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ﴾ (الحشر/ ٧) ما أكرم الله به رسوله من أموال المشركين في القرى، دون الحاجة إلى ركوب الخيل أو الإبل، يُستخدم في خدمة المصلحة العامة للمسلمين، ولذوي قرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، واليتامى، وهم الأطفال الفقراء الذين فقدوا آباءهم، والمساكين، وهم المحتاجون والفقراء، وابن السبيل، وهو المسافر الغريب الذي نفذت نفقته وانقطع عنه ماله. وذلك لضمان عدم احتكار المال بين الأغنياء فقط، ولتجنب حرمان الفقراء والمحتاجين منه (السعدي، ٢٠٠٠م: ٨٥٠).

٤-٤. تحقيق القوة المادية والدفاعية للأمة الإسلامية

يسعى النظام الاقتصادي الإسلامي إلى تحقيق حد الكفاية ومكافحة الفقر، لكن أهدافه تتجاوز ذلك لتشمل أهدافاً نبيلة تتمثل في تعزيز القوة المادية والدفاعية للأمة الإسلامية. وهذا يضمن لها الحماية والأمان، ويقيهها من الأعداء الذين يهددون استقلالها ويستنزفون مواردها الاقتصادية. قال تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْحَيْلِ تُرْهَبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَءَاخِرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُوهُمْ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ﴾ (الأنفال/ ٦٠) يا أيها المسلمون، استعدوا لمواجهة أعدائكم بكل ما تملكون من قوة وعتاد، لترزعو الخوف في قلوب أعداء الله وأعدائكم الذين يترصدون بكم، ولتخيفوا الآخرين الذين قد لا يظهرون عداوتهم في الوقت الحالي، لكن الله يعلمهم وما يخفونه. وما تنفقونه من مال أو غيره في سبيل الله، سواء كان قليلاً أو كثيراً، سيعوضكم الله عنه في الدنيا، ويحزن لكم ثوابه إلى يوم القيامة، ولن يُنقصكم من أجر ذلك شيئاً. (الجوزي، ٢٠٠٢م، ٤/٢٥٦).

٥- قاعدة الحلال والحرام في الاقتصاد الإسلامي

إن قاعدة الحلال والحرام تدخل في توجيه الاقتصاد الإسلامي ولا تقتصر على المنع والإباحة فقط لأن هذه القاعدة تضع في اعتبارها مصلحة المجتمع الإسلامي، وتضع مفهوماً للعائد لأن العائد ليس مادي فقط وإنما يمتد إلى ما فوق ذلك بكثير، وأيضا هذه القاعدة تضع مفهوماً خاصاً بالخسارة لأن الخسارة ليست المادية فقط ولكن تمتد إلى أكثر من ذلك فهي تمتد إلى كل ما يصيب المجتمع الإسلامي بالضرر الذي يمس الأخلاق أو العقيدة. (النجار، ١٩٨٥م: ١٧)

وقد ذكر السيد محمد باقر الصدر (قدس الله سره) في كتاب اقتصادنا أن الحلال والحرام في الإسلام تجسيدا للقيم والمثل العليا التي يؤمن بها الإسلام لأن الحلال والحرام في الإسلام تمتد إلى جميع الأنشطة الإنسانية، وسلوك الحاكم والمحكوم والبائع والمشتري والمستأجر والأجير، وسلوك العامل والمتعطل، فكل سلوك من هذا

هو إما حلال وإما حرام، لأن الإسلام عندما يمنع سلوك معين فهو حرام وإلا فهو حلال (الصدر، ۲۰۲۰م، ۳۸۳). ومن أمثلة هذه القاعدة:

۵- ۱. الغذاء

إن الغذاء إما حلال وإما حرام.

جاء الغذاء الحلال في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾ (البقرة/ ۱۶۸)

تتحدث هذه الآية عن توجيه موجه إلى جميع الناس، سواء كانوا مؤمنين أو كافرين، حيث يذكرهم بنعمة الله عليهم من خلال إباحة تناول ما في الأرض من حبوب، وثمار، وفواكه، وحيوانات، بشرط أن تكون هذه الأشياء حلالاً، أي مسموحاً بها دون أن تكون نتيجة غضب أو سرقة، أو ناتجة عن معاملات محرمة. كما يشير النص إلى أن هذه الأطعمة يجب أن تكون طيبة، أي غير خبيثة، مثل الميتة والدم ولحم الخنزير وكل ما يعتبر خبيثاً. وبالتالي، فإن الآية تدل على أن الأصل في الأشياء هو الإباحة من حيث الأكل والانتفاع، وأن المحرمات تنقسم إلى نوعين: الأول هو المحرم لذاته، وهو ما يُعتبر خبيثاً، والثاني هو المحرم بسبب ما يتعلق به من حقوق الله أو حقوق العباد، وهو ما يُعتبر ضد الحلال. (السعدي، ۲۰۰۰م، ص ۸۰). قال تعالى: ﴿أَحَلَّ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ وَطَعَامَهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلنَّاسِ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرْمًا وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ (المائدة/ ۹۶) فأباح الله لكم -أيها المسلمون- خلال إحرامكم صيد البحر، سواء كان ذلك صيداً حياً أو طعاماً من الميت، وذلك لتستفيدوا منه سواء كنتم مقيمين أو مسافرين. بينما حرم عليكم صيد البر ما دمتم في حالة الإحرام سواء كان ذلك في الحج أو العمرة. فاتقوا الله وامتثلوا لأوامره، وابتعدوا عن نواهيه، لكي تنالوا جزاءً عظيماً وتنجوا من عذاب أليم يوم الحساب (نخبة من أساتذة التفسير، ۲۰۰۹م، ص ۱۲۴).

۵- ۲. الملابس

إن الملابس يكون إما حلال أو حرام

أ. الملابس الحلال: أي الملابس الذي يكون حلالاً وقد ورد في الآية الكريمة قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا آدَمُ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ (الأعراف/ ۳۱) دلالة الآية: {خُذُوا زِينَتَكُمْ} ستر العورة في الطواف، أو في الصلاة أو التزين بأجمل اللباس في الجمع والإعياد، أو أراد المشط لتسريح اللحية وهو شاذ. {وَكُلُوا وَاشْرَبُوا} ما أحلَّ لكم {وَلَا تُسْرِفُوا} في التحريم، أو لا تأكلوا حراماً، أو لا تأكلوا ما زاد على الشبع". (السلمي، ۱۹۹۶م: ۱/ ۴۸۲).

ب. الملابس الحرام: اللبس الحرام حرم الله تعالى على الرجال أن يلبسوا الحرير والذهب، وأيضاً حرم الله تعالى تشبه النساء بالرجال والرجال بالنساء.

۵- ۳. المسكن

أيضاً المسكن يكون حلالاً أو حراماً؛

أ. المسكن الحلال: إن من حق الإنسان أن يكون له مسكن يحميه من حر الصيف وبرد الشتاء، وقال تعالى ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ سَكَنًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ جُلُودِ الْأَنْعَامِ بُيُوتًا تَسْتَخِفُّوهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ وَمِنْ أَصْوَابِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثْنَا وَمِئَةً إِلَىٰ حِينٍ﴾ (النحل/٨٠)

دلالة الآية: لقد منحكم الله سبحانه وتعالى من بيوتكم راحة واستقراراً مع عائلاتكم أثناء إقامتكم في المدن، كما أعد لكم في أسفاركم خياماً وقباباً مصنوعة من جلود الأنعام، مما يسهل عليكم حملها أثناء التنقل، ويجعل نصبها سهلاً عند الاستقرار بعد الرحيل. كما زودكم الله بأصواف الغنم، وأوبار الإبل، وأشعار المعز لتكون أثاثاً لكم من أغطية وملابس وفرش وزينة، تستمتعون بها لفترة محددة ووقت معلوم (نخبة من أساتذة التفسير، ٢٠٠٩م: ٤٥٠)

ب: المسكن الحرام: ويقصد به انتهاك حرمة المساكن، فقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّىٰ تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَىٰ أَهْلِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ (النور/٢٧)

دلالة الآية: يا أيها الذين آمنوا بالله واتباعاً لشرعه، لا تدخلوا بيوتاً ليست ببيوتكم إلا بعد أن تستأذنوا من ساكنيها. وعليكم أن تسلموا عليهم بقولكم: السلام عليكم، هل يمكنني الدخول؟ فإن هذا الاستئذان الذي وُجهت به هو خير لكم من الدخول دون سابق إنذار، لعلكم تتذكرون ما أمرتم به وتعملون به (جماعة من علماء التفسير، ٢٠١٦م: ٩٧).

٥ - ٤. العمل

العمل يكون إما حلالاً وإما حراماً.

أ. العمل الحلال: العمل الحلال هو العمل الذي يجب القيام به قال تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ (فصلت/٤٦)

دلالة الآية: من عمل عملاً صالحاً فأجره لنفسه، ومن أساء في عمله فإثمه على نفسه، وليس ربك بظلام لعبيده، فيعاقب أحداً بذنب غيره (لجنة من علماء الأزهر، ١٩٩٥م: ٧١٢)

وقال تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ (الكهف/٣٠)

دلالة الآية: إن الذين آمنوا بالله وقدموا الأعمال الصالحة قد أجادوا في عملهم، ولهم أجر عظيم. إننا لا نضيع أجر من أحسن عملاً، بل نمنحهم أجورهم كاملة دون نقصان (جماعة من علماء التفسير، ٢٠١٦م: ٣٥٢).

ب: العمل الحرام: هو العمل الذي نهى الله عنه قال تعالى ﴿وَيَا قَوْمِ أَوْفُوا بِالْمِيزَانَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْنُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ (هود/٨٥)

يا قوم، التزموا بالمكيال والميزان. جاء الأمر بالإيفاء بعد النهي عن التطفيف، مما يدل على أهمية هذا الأمر وضرورة الالتزام به. فليس كافياً أن يتجنبوا التطفيف عمداً، بل يجب عليهم السعي لتحقيق الإيفاء، حتى وإن تطلب ذلك زيادة لا يمكن تحقيق الإيفاء بدونها. يجب أن يكون ذلك بالعدل والمساواة، دون أي زيادة أو نقصان، لأن الزيادة في الإيفاء مستحبة ولكنها ليست واجبة، وقد تكون أحياناً ممنوعة.

لا تظلموا الناس في حقوقهم، فهذا تعميم بعد تخصيص، ويشمل ذلك جميع جوانب الظلم سواء كان في الكمية أو غيرها. كما أن قوله "ولا تعثوا في الأرض مفسدين" يشير إلى أن العثو يتضمن انتقاص الحقوق وأشكال الفساد الأخرى. وقد قيل إن المقصود بالبخس هو المكس، مثل أخذ العشور في المعاملات، بينما العثو يشمل السرقة وقطع الطرق والغزوات. وتكمن فائدة الحال في استثناء ما يُقصد به الإصلاح، كما فعل الخضر عليه السلام. وقيل إن المعنى هو: لا تفسدوا في الأرض في أمور دينكم ومصالح آخرتكم (البيضاوي، ۱۹۹۸م، ۳/۱۴۴).

وقال تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ * وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ (الزلزلة/ ۸، ۷) فمن يعمل وزن نملة صغيرة خيراً، ير ثوابه في الآخرة، ومن يعمل وزن نملة صغيرة شراً، ير عقابه في الآخرة. (نخبة من أساتذة التفسير، ۲۰۰۹م: ۵۹۹).

النتيجة

۱. إن مفهوم الاقتصاد الإسلامي قد مر بمراحل تغير دلالي كثيرة في بيان ماهية المصطلح واللفظ لذلك فقد اختلفت أقوال العلماء في تحديد المعنى الأساسي لهذا اللفظ فمنهم من أطلق عليه بانه علما مستقلا بذاته ومنهم من لم يجعله من قبيل العلم ولكن المفهوم الواسع والحقيقي لمورد الاقتصاد الإسلامي هو النظام المنبثق من الشريعة الإسلامية وهو جزء لا يتجزأ من المذهب الإسلامي.
۲. تختلف الأنظمة الاقتصادية في الدول الأخرى ولا سيما الأوروبية في تحديد نظام اقتصادي خاص بها فلذلك تنوعت وتعددت الأنظمة الاقتصادية حول العالم ولعل أبرز ما اشتهر منها هو النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي و اللذان يختلفان فيما بينها في كثير من الأسس التي تستند إليها تلك الأنظمة.
۳. لعل أهم ما يميز الاقتصاد الإسلامي أنه يتعامل مع الفرد باعتباره جزءاً لا يتجزأ من المجتمع كمنظومة متكاملة لا بد فيها من التعامل وفق العدالة الاجتماعية بما ينظم الانسجام التام بين الأفراد والمجتمعات أي إنه يتعامل بواقعية لتحقيق التوازن الاقتصادي للدولة.
۴. إن الاقتصاد الإسلامي يستمد الشرعية من مصادر التشريع الإلهي وهو يستند إلى مبدأ العدالة الاجتماعية في التوزيع والإنتاج وهو ما يحصنه من الخطأ والخلل على العكس من الأنظمة الأخرى مثل الرأسمالية أو الاشتراكية والتي لا تمتلك مصدر للشرعية فتنتهار بين فترة وأخرى.
۵. إن قاعدة الحلال والحرام وماتشملة من أمثلة من القواعد والقيم الإسلامية والتي يركز عليها الاقتصاد الإسلامي بالإضافة إلى القواعد الأخرى لها تأثير في حياة المسلم الاقتصادية ويمكن تفهم وجهة النظر الاقتصادية للمسلم لأن له غاية عليا وهي نيل الثواب ورضا الله تعالى، وبينما نجد عكس ذلك في الاقتصاد الرأسمالي الذي يهدف إلى إشباع جميع حاجات الإنسان المادية فقط دون قيد أو شرط.

المصادر والمراجع

- ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي. (۱۹۹۴م). لسان العرب (المجلد ۳). بيروت: دار صادر.

- البيضاوي، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله. (١٩٩٨م). أنوار التنزيل وأسرار التأويل (المجلد ١). (محمد عبد الرحمن المرعشلي، المحرر) بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- جماعة من علماء التفسير. (٢٠١٦). المختصر في تفسير القرآن الكريم (المجلد ٣). مركز تفسير للدراسات القرآنية.
- الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن. (٢٠٠٢م). زاد المسير في علم التفسير (المجلد ١). (عبد الرزاق المهدي، المحرر) بيروت: دار الكتاب العربي.
- الحسيني، أيوب بن موسى. (١٩٩٤). الكليات (المجلد ٢). (عدنان دوريش، المحرر) بيروت: مؤسسة الرسالة.
- حميد، فاضل جواد. (٢٠٢١). شرعية السلطة ووظائفها في مدرسة النجف الفكرية (المجلد ١). بيروت: العارف للأعمال.
- الزامل، يوسف بن عبد الله، و بوعلام بن جيلاني. (١٩٩٦م). النظرية الاقتصادية الإسلامية. بيروت: دار عالم الكتب.
- الديوب، إبراهيم فاضل. (٢٠٠٨). الاقتصاد الإسلامي دراسة وتطبيق. الاردن: دار المناهج.
- سحنون، احمد. (٢٠٠٦). الاقتصاد الإسلامي - الوقائع والأفكار الاقتصادية. مصر: دار الفجر.
- السعدي، عبد الرحمن بن ناصر. (٢٠٠٠م). تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (المجلد ١). (عبد الرحمن بن معلا اللويحي، المحرر) مؤسسة الرسالة.
- السلمي، أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام. (١٩٩٦م). تفسير القرآن (وهو اختصار لتفسير الماوردي) (المجلد ١). (عبد الله بن إبراهيم الوهبي، المحرر) بيروت: دار ابن حزم.
- الصدر، محمد باقر. (٢٠٢٠م). اقتصادنا (المجلد ١). بيروت: المؤتمر العالمي للأمام الشهيد الصدر.
- صقر، محمد فتحي. (١٩٨٥م). تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في إطار الاقتصاد الإسلامي. مطابع المختار الإسلامي.
- الفيروزآبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد. (٢٠٠٩). تنوير المقباس من تفسير ابن عباس. بيروت: دار الكتب العلمية.
- لجنة من علماء الأزهر. (١٩٩٥). المنتخب في تفسير القرآن الكريم، الناشر (المجلد ١٨). مصر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، مؤسسة الأهرام.
- المرزوقي، عمر. (٢٠٠٢م). اقتصاديات الغنى في الإسلام. جامعة الملك سعود/ كلية التربية.
- النجار، احمد. (١٩٨٥م). الاصاله والمعاصره (المجلد ٢). القاهرة: الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية.
- نخبة من أساتذة التفسير. (٢٠٠٩م). التفسير الميسر (المجلد ٢). السعودية: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
- A Committee of Al-Azhar Scholars. (1995). Selected in the Interpretation of the Holy Quran, Publisher (Volume 18). Egypt: Supreme Council for Islamic Affairs, Al-Ahram Foundation.

- A group of scholars of interpretation. (2016). A summary of the interpretation of the Holy Qur'an (Volume 3). Tafsir Center for Qur'anic Studies.
- A Selection of Professors of Interpretation. (2009). The Simplified Interpretation (Volume 2). Saudi Arabia: King Fahd Complex for the Printing of the Holy Qur'an.
- Al-Baydawi, Nasser al-Din Abu Saeed Abdullah. (1998). Anwar al-Tanzil wa Asrar al-Ta'wil (Volume 1). (Muhammad Abdul Rahman al-Marashli, editor) Beirut: Dar Ihya al-Turath al-Arabi.
- Al-Dayo, Ibrahim Fadel. (2008). Islamic Economics: Study and Application. Jordan: Dar Al-Manahij.
- Al-Fayruzabadi, Majd Al-Din Abu Taher Muhammad. (2009). Enlightenment of the Miqbas from the Interpretation of Ibn Abbas. Beirut: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah.
- Al-Husayni, Ayoub bin Musa. (1994). Al-Kulliyat (Volume 2). (Adnan Darwish, editor) Beirut: Al-Risala Foundation.
- Al-Jawzi, Jamal al-Din Abu al-Faraj Abdul Rahman. (2002). Zad al-Masir fi Ilm al-Tafsir (Volume 1). (Abdul Razzaq al-Mahdi, editor) Beirut: Dar al-Kitab al-Arabi.
- Al-Marzouki, Omar. (2002). The Economics of Wealth in Islam. King Saud University / College of Education.
- Al-Najjar, Ahmad. (1985). Authenticity and Modernity (Volume 2). Cairo: International Union of Islamic Banks.
- Al-Saadi, Abdul Rahman bin Nasser. (2000). Taysir Al-Karim Al-Rahman in the Interpretation of the Words of Al-Mannan (Volume 1). (Abdul Rahman bin Mualla Al-Luwaihaq, Editor) Al-Risalah Foundation.
- Al-Sadr, Muhammad Baqir. (2020). Our Economy (Volume 1). Beirut: The World Conference of the Martyr Imam Al-Sadr.
- Al-Salami, Abu Muhammad Izz Al-Din Abdul Aziz bin Abdul Salam. (1996). Interpretation of the Qur'an (an abbreviation of Al-Mawardi's Interpretation) (Volume 1). (Abdullah bin Ibrahim Al-Wahbi, Editor) Beirut: Dar Ibn Hazm.
- Al-Zamel, Youssef bin Abdullah, and Boualem bin Jilani. (1996). Islamic Economic Theory. Beirut: Dar Alam Al-Kutub.

- Hamid, Fadhel Jawad. (2021). Legitimacy of Authority and its Functions in the Najaf School of Thought (Volume 1). Beirut: Al-Aref for Business.
- Ibn Manzur, Muhammad bin Makram bin Ali. (1994). Lisan al-Arab (Volume 3). Beirut: Dar Sadir.
- Sahnoon, Ahmed. (2006). Islamic Economics - Economic Facts and Ideas. Egypt: Dar Al-Fajr.
- Saqr, Muhammad Fathi. (1985). State Intervention in Economic Activity within the Framework of the Islamic Economy. Al-Mukhtar Al-Islami Printing Press.

The rule of halal and haram in Islamic economics

Abstract:

Islamic economics is the main pillar of the Islamic system because it is the approach capable of benefiting from the ethics of the Muslim person, which stem from the internal content and the unseen control, which takes work as a duty and the concept of worship, reaching the superstructure in order to transform it into a driving force and a great driving and building force in the development processes and the success of sound planning for economic life, The economy is based on fundamental rules, including the rule of what is permissible and what is forbidden. It is a unique economy with characteristics that are not shared by any of the different economic systems. The rule of what is permissible and what is forbidden places the interest of the Islamic community in mind, and also takes into consideration a special concept of return. Return is not limited to material gain, but rather extends to much more than that, This rule also establishes a special concept of harm or loss. Loss, in light of the rule of what is permissible and what is forbidden, is not limited to material loss, but rather extends to everything that harms Islamic society or affects belief or morals. We find that what is permissible and what is forbidden may be the gateway that leads a Muslim to happiness in this world and the hereafter, or the path that leads a person to misery in the hereafter. Doing what is permissible and lawful brings reward in this world and the hereafter, while committing what is forbidden and unlawful brings punishment in this world and the hereafter.

Keywords: Islam, Islamic Economics, Al-Halal and Haram Rule.